www.azzaman-iraq.com
www.azzaman.com
www. azzaman.net
www. azzamanaljadeed.com
www. azzamansport.com
AZZAMAN ARABIC DAILY NEWSPAPER PUBLISHED BY AZZAMAN Foundation
Email: azzaman_iraq.com
Emial: postmaster@azzaman.com
Editer@ azzamansport.com (for Azzaman Sport)

الزمان
AZZAMAN.COM
عربية دولية يومية مستقلة

طبعة العراق

Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. Issue 6473 Monday 7/10/2019

الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6473 الاثنين 8 من صفر 1441 هـ 7 من تشرين الاول (اكتوبر) 2019م

حزمة قرارات أولى لمجلس الوزراء : منح قروض البناء بدون فوائد

فتح نوافذ ألكترونية لتلقي طلبات التقديم على الأراضي السكنية وتخصيص الرواتب

بغداد - عبد اللطيف الموسوي

باشر مجلس الوزراء امس تنفيذ الحزمة الاولى من قراراته المتعلقة بتلبية مطالب المتظاهرين بفتحه نافذة الكترونية لتلقي طلبات التقديم على الأراضي السكنية المخصصة لذوي الدخل المحدود والفئات الأخرى. وقال مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الحسين الهنين في تصريح امس ان (مجلس الوزراء بدأ بتنفيذ قراراته التي اتخذها خلال جلسته الاستثنائية مساء اول امس ابتداء من يوم امس)، مؤكدا (فتح نافذة الكترونية لتتلقى بشكل مباشر طلبات التقديم على الأراضي السكنية المخصصة لذوي الدخل المحدود والفئات الأخرى)، مضيفا ان(نافذة الكترونية اخرى فتحت للاسر ممن لا يتسلم احد افرادها اي راتب شهري وللشباب والعاطلين عن العمل).وقرر مجلس الوزراء فتح باب التقديم على الأراضي السكنية المخصصة لذوي الدخل المحدود والفئات الأخرى ، موجها وزارة المالية بتعزيز رصيد صندوق الإسكان من اجل زيادة عدد المقترضين وتمكينهم من بناء الوحدات السكنية على قطع الأراضي التي ستوزع بين المواطنين وتضمين ذلك في موازنة 2020وتكون القروض معفاة من الفوائد . وقال بيان للمكتب الاعلامي لرئيس الوزراء تلقته (الزمان) امس ان المجلس(اصدر الحزمة الأولى من القرارات المهمة في الجلسة الاستثنائية التي دعا اليها رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي ,والتي عقدت ليل السبت استجابة لمطالب المتظاهرين وعموم المواطنين ولما ورد في نص خطبة المرجعية الدينية العليا)، موضحا ان الحزمة الأولى من القرارات تضمنت (فتح باب التقديم على الأراضي السكنية المخصصة لذوي الدخل المحدود والفئات الأخرى بحسب قرار مجلس الوزراء الخاص بذلك في المحافظات كافة و استكمال توزيع 17 ألف قطعة سكنية للمستحقين من ذوي الدخل المحدود في محافظة البصرة خلال مدة زمنية لا تتجاوز أربعة أسابيع)، مضيفا ان القرارات تضمنت ايضا (اعداد وتنفيذ برنامج وطني للإسكان يشمل بناء مئة ألف وحدة سكنية موزعة بين المحافظات ، ومنح الأولوية للمحافظات والمناطق الأكثر فقرا وان يتولى المحافظون كافة تشكيل لجان لفرز أسماء العوائل الأكثر حاجة في محافظاتهم ، من فئة المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية ، من اجل شمولهم بتوزيع الأراضي السكنية ، ورفع الأسماء الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء خلال مدة أسبوعين وان تتولى وزارة المالية تعزيز رصيد صندوق الإسكان من اجل زيادة عدد المقترضين وتمكينهم من بناء الوحدات السكنية على قطع الأراضي التي ستوزع على المواطنين وتضمين ذلك في موازنة 2020وتكون القروض معفاة من الفوائد وفقا لقانون الصندوق) كما قرر المجلس(منح مئة وخمسين الف شخص من العاطلين ممن لا يملكون القدرة على العمل منحة شهرية قدرها 175الف دينار لكل شخص لمدة ثلاثة اشهر ، بمبلغ كلي قدره ثمانية وسبعون مليارا ونصف المليار دينار، وانشاء مجمعات تسويقية حديثة – اكشاك – في مناطق تجارية في بغداد والمحافظات تتوزع على المشار اليهم في الفقرة السابقة خلال مدة ثلاثة اشهر وبكلفة كلية قدرها ستون مليار دينار على ان يتعهد صاحب الكشك بتشغيل اثنين من العاطلين عن العمل لضمان توفير ما لا يقل عن 450 الف فرصة عمل للمواطنين مع مراعاة إعطاء الأولوية لمن ازيلت اكشاكهم مع اعداد برنامج لتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل ممن يملكون القدرة على العمل بعدد 150 الفاً من الشباب الخريجين وغير الخريجين مع صرف منحة مالية خلال مدة التدريب البالغة د ثلاثة اشهر قدرها 175 الف دينار شهرياً لكل شخص ، بمبلغ اجمالي قدره ثمانية وسبعون ملياراً ونصف المليار دينار من اجل تأهيلهم ، وتشغيل من يجتاز منهم الدورات التدريبية بنجاح في الشركات الاستثمارية العاملة في العراق ومنح الناجحين في الدورات التدريبية المذكورة أعلاه قروضاً ملائمة لتأسيس مشاريع متوسطة او صغيرة من صندوق القروض المدرة للربح في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية او منحهم قروضا من خلال مبادرة البنك المركزي لإقراض الشباب البالغة ترليون دينار مع شمول العاطلين عن العمل من المشتركين ببرنامج التدريب آنفا بقانون الخدمات الصناعية بمنحهم قطعة ارض مخدومة لأنشاء مشروع صناعي مع تمتعهم بالامتيازات كافة التي يوفرها القانون المذكور). ونصت الحزمة الاولى من القرارات على (قيام وزارة الدفاع بفتح باب التطوع للشباب من عمر 25-18سنة عبر البوابة الالكترونية او مراكز الاستقبال في المحافظات ابتداء من يوم الخامس عشر من الشهر الجاري وقيام وزارتي الدفاع والداخلية باتخاذ الإجراءات الأصولية لإعادة المفسوخة عقودهم في المحافظات كافة).

وجاء في القرارات الاخرى (تتولى وزارة التربية اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاقد مع المحاضرين المتطوعين وإدراج التخصيصات المالية المطلوبة ضمن موازنة 2020 وفقا للحاجة والتخصص وتتولى وزارة الزراعة اتخاذ الإجراءات الأصولية لإعفاء الفلاحين من مبالغ استئجار الأراضي الزراعية المترتبة بذمتهم سابقا ولغاية نهاية العام الجاري ويتولى المحافظون وبالتنسيق مع دوائر الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تهيئة قوائم بالعوائل المحرومة المستحقة لغرض منحهم رواتب الرعاية الاجتماعية وبعدد ستمئة الف عائلة).وبشأن الضحايا من المتظاهرين والأجهزة الأمنية قرر المجلس (عد الضحايا من المتظاهرين والأجهزة الأمنية شهداء وشمولهم بالقوانين النافذة ومنح عوائلهم الحقوق والامتيازات المترتبة على ذلك وان تتولى وزارة الصحة تقديم الخدمات العلاجية للجرحى من المتظاهرين والقوات الأمنية وتوفير كامل الاحتياجات على نفقة الحكومة بما في ذلك العلاج خارج العراق ان تطلب ذلك).

ووجه مجلس الوزراء الوزارات والجهات المعنية الأخرى بتنفيذ القرارات أعلاه بحسب الاختصاص. كما قرر المجلس مناقشة الحزمة الثانية من القرارات المتعلقة بالإصلاحات ومطالب المتظاهرين في الجلسة المقبلة ، والاستمرار باتخاذ القرارات اللازمة في الجلسات اللاحقة.

وافاد رئيس اللجنة المالية النيابية هيثم الجبوري بتأمين مبالغ المفسوخة عقودهم من وزارتي الدفاع والداخلية .

إجتماع: عادل عبد المهدي يترأس الاجتماع الاستثنائي لمجلس الوزراء لنظر في مطالبات المتظاهرين

ممثلو المتظاهرين لخلية المتابعة الحكومية :

لا مطالب سياسية لدينا ونركّز على الجانب الخدمي

بغداد - الزمان

واصلت خلية المتابعة في مجلس الوزراء امس الاحد لقاءاتها بممثلي المتظاهرين في بغداد وعدد من المحافظات ، فيما اكد ممثلو المتظاهرين عدم وجود مطالب سياسية لديهم. وبحسب مصادر رسمية فقد التقت الخلية بممثلي تظاهرة ساحة التحرير عصر امس الذين اكدوا (وجود اشخاص منبوذين حاولوا حرف التظاهرات عن مسارها)، بحسب التلفزيون الحكومي الذي نقل عنهم قولهم ان (لا مطالب سياسية لديهم وانما تقتصر مطالبهم على الجانب الخدمي والانساني).والتقت الخلية بممثلي متظاهري مناطق الدهلة ودور السكك وسبع البور شمالي بغداد وافضى اللقاء عن الاستجابة لمطالب متظاهري سبع البور وتشكيل لجنة فورية لزيارة المنطقة والاطلاع على اوضاعها عن كثب. كما انتهى الاجتماع بممثلي متظاهري الشعلة بشكل ودي الذين اكدوا انتهاء التظاهرات في منطقتهم وحذروا من المندسين واكدوا ضرورة حفظ الممتلكات العامة والخاصة وعدم الاعتداء على القوات الامنية. وجرى لقاء بين خلية المتابعة وممثلي منطقة النهروان اسفر عن تشكيل لجنة فورية لمتابعة جميع مشاريع الناحية. وانتهت المفاوضات مع ممثلي متظاهري محافظة واسط بشكل ايجابي . والتقت خلية المتابعة بممثلي المحاضرين المجانيين للتباحث في حل مشكلاتهم. والتقت خلية المتابعة ايضا بممثلي اصحاب البطاقات الحمر الذين وقع عليهم ظلم النظام السابق واخذت بمطالبهم. في غضون ذلك، اعلن رئيس اللجنة المالية النيابية هيثم الجبوري عن تأمين مبالغ المفسوخة عقودهم من وزارتي الدفاع والداخلية. واكد الجبوري خلال مؤتمر صحفي امس تأمين منحة للعاطلين عن العمل من حملة الشهادات .

الحلبوسي : مطالب المتظاهرين تستدعي تداخلاً جراحياً من قادة البلد

بغداد - الزمان

اكد رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي اهمية التهدئة في تحقيق الاصلاحات وتلبية مطالب المتظاهرين، مشيرا الى ان الاوضاع تتطلب تداخلا جراحيًا من قادة البلد. وقال الحلبوسي في تصريح لقناة الشرقية امس ان (الخطوة الاولى الآن هي المضي في الاصلاحات الحقيقية التي يحتاجها الشعب العراقي لاسيما بعد ان وصلت رسالة المتظاهرين الى الجهات المعنية) مضيفا ان (التهدئة هي مفتاح الاصلاحات اذ ان حرق الممتلكات ليس من مصلحة المتظاهر ولا من مصلحة الدولة ونحن نخشى اشاعة الفوضى لأنها تؤدي الى ما يحمد عقباه). وتابع (ينبغي ان يكون هناك دور للحكماء وأن تعمل الدولة بشكل واضح وبكل مؤسساتها على معالجة الجرح العراقي جراء الفساد والخلل الامني الذي كان موجودا في السنوات السابقة) وشدد على ان (الامر يتطلب هذه المرة تداخلا جراحيا من قادة البلد لتصحيح الاوضاع). ومضى قائلا (إن لم ير الناس الفاسدين الذين يصولون ويجولون الآن وراء القضبان فلاخير في دولة لاتتمكن من حماية ممتلكات الشعب ومقدراته من حيتان الفساد) ، مؤكدا ان (الفاسدين باتوا معروفين لدى الجميع ويجب ان يحالوا الى القضاء) واضاف ان (مجلس النواب بالتعاون مع الحكومة لن يدخر جهدا في محاسبة كبار الفاسدين وممارسة دوره الرقابي)، واشار الى انه دعا رئيس الوزراء امس الى (معالجة ملف الفساد بالتعاون مع المجلس الاعلى لمكافحة الفساد) وشدد الحلبوسي على (ضرورة حل مجالس المحافظات الحالية او تجميدها لحين اجراء انتخابات)، لافتا الى ان(بعض هذه المجالس انشغلت بصراعات ولم تضع في خططها تقديم الخدمة)، من جهته ابدى رئيس الوزراء عادل عبد المهدي استعداده للذهاب الى المتظاهرين ولقائهم بشكل مباشر والاستماع لطلباتهم . وقال عبد المهدي في كلمة القاها خلال الجلسة الاستثنائية لمجلس الوزراء ان (الحكومة ستبدأ تحقيقات لمعرفة من قام بالاعتداء على المتظاهرين)، مؤكدا ان(هناك اوامر للقوات الامنية بعدم استخدام العنف مع المتظاهرين). واضاف انه (مستعد للذهاب الى المتظاهرين بدون حماية وبدون سلاح ولقائهم بشكل مباشر والاستماع لطلباتهم)، متعهدا بـ(تلبية المطالب)، مؤكدا السعي لمواجهة الفساد الاداري والمالي كما تعهد بتقديم اسماء نزيهة وكفوءة في اطار اللجنة التي اقترحتها المرجعية الدينية لتقديم قانون جديد للانتخابات او تعديل القانون.

محمد الحلبوسي

عبد الرحيم : حكومة مؤقتة توقف نزيف الدم والإحتجاجات

بغداد - رحيم الشمري

حدد السياسي المخضرم معاذ عبد الرحيم خطوتين لانهاء ازمة التظاهرات الاولى استقالة الحكومة وتكليف حكومة مؤقتة من رئيس وخمس وزراء مقتدرين بادارة الدولة لمدة ستة اشهر ، تحت رقابة فريق من الخبراء والقانونين المشهود لهم ببناء تاريخ العراق، تعمل على تهدئة الاوضاع وانهاء العنف وتنفيذ طلبات المحتجين ، والخطوة الثانية تبدأ برسم مرحلة تنمية شاملة تستغل الموارد المالية الوفيرة والخبرات الهائلة للبلاد، واجراء انتخابات حقيقية تهيئ بشكل صحيح ارضية مشاركة واسعة وضمان عدم المقاطعة الكبيرة ، وتنبثق حكومة خلال سنة واحدة من رئيس وأحد عشر وزيرا، يتم اختيارهم من جيل الشباب اصحاب الاختصاصات النادرة والمتقدمة ، تضع خطة اصلاح وانتشال من الفقر والبطالة تنقذ خلال عامين لانهاء التراجع الحاد واقامة دولة قوية ، مشيرا الى ان (على عادل عبد المهدي ان لا ينسى اعتقاله عام 1963بزمن عبد الكريم قاسم عندما كان عضوا في حزب البعث ، وخرج للتظاهر حينها ورج بالسجن ، والموقف يتجدد والتاريخ يعود لنراه يسجن ويلاحق ويقمع ويامر باطلاق الرصاص على الشباب وحتى على النساء). وطالب الكاتب والصحفي عبد الحميد العماري بايقاف اجراءات ما وصفه بالقمع التي قامت بها قوة مسلحة باعتداءات على مكاتب القنوات الفضائية الدولية والنقل المباشر بالعاصمة بغداد والتهديد بالقتل، ودعا الى استقالة الحكومة وحل البرلمان، عادا ايهما الطريق لتهدئة الوضع المأزوم وتسليم البلاد لحكومة مؤقتة ، وقال ان (ما يجري حاليا تضيق لعمل الصحافة وخرق للمادة 38من الدستور العراقي النافذ وتهديد للاستقرار ، وعودة لسلطة دكتاتورية اكثر عنفا من حكم النظام السابق ونسف الديمقراطية وكل جود التهدئة ، وموت لمبادرات ايجاد مخرج للازمة) ، مؤكدا ان (ارادة الشباب الثائر بسيطة تتمثل بايجاد الرزق ولقمة العيش والعمل وتوفير الخدمات وايقاف نهب ثروات البلاد ووضع حد للفساد، ولم يذهب الرجال لقتال تطرف وارهاب داعش ويساندوا الدولة والحكومة من ان ان يقلوا وتهان كرامتهم ويلاحقون بالقمع ، وان الحرية تتحقق بالنهاية).

معاذ عبد الرحيم

دعوة المتقاعدين لتسلّم رواتبهم

بغداد - الزمان

دعا مصرف الرافدين المتقاعدين، كافة، من المدنيين والعسكريين، الى مراجعة منافذ توزيع المستحقات لتسلم رواتبهم لشهر تشرين الاول. وكان الاف من المتقاعدين مستخدمي بطاقة كي كارد قد حرموا من رواتبهم بسبب تأخرها نتيجة قطع خدمة الانترنت. وقال مصدر في المصرف لـ (الزمان) امس انه (بمستطاع المتقاعدين جميعاً مراجعة منافذ التوزيع لتسليم رواتبهم تجاوزاً لمعضلة قطع الانترنت). اما بالنسبة لمصرف الرشيد فقط نجح في تزويد المتقاعدين حملة بطاقة ماستر كارد (نخيل) برواتبهم. ويخشى متقاعدون من قيام اصحاب المنافذ من استغلال هذه الظروف لفرض رسوم جباية مضاعفة.

التعليم توفّر ألفي درجة لحملة الشهادات العليا

الدفاع : جدول لإلتحاق المفسوخة عقودهم إلى وحدات بديلة

بغداد - الزمان

دعت وزارة الدفاع المنتسبين المفسوخة عقودهم الى العودة الى وحدات بديلة لاستئناف خدمتهم العسكرية وفقا لجدول اعلنته امس .وقالت الوزارة في بيان ان (على المفسوخة عقودهم من الجيش منذ تاريخ الاول من حزيران 2014 صعودا المباشرة بالالتحاق فورا بالوحدات البديلة عن وحداتهم السابقة المهيكلة)، موضحة ان(منتسبي فرقة المشاة الثانية المتهيكلة وفرقة المشاة 16 الجديدة يلتحقون الى نينوى وفرقة المشاة الثالثة المتهيكلة وفرقة المشاة 15 الجديدة في نينوى وفرقة المشاة الرابعة المتهيكلة وفرقة المشاة 20 الجديدة في نينوى وفرقة المشاة 12 المتهيكلة وفرقة المشاة 14 الجديدة في قضاء مخمور وفرقة المشاة 18 المتهيكلة وفرقة المشاة الاولى الجديدة في الانبار). مضيفة ان(المفسوخة عقودهم في ما يخص بقية صنوف الاسلحة يكون التحاقهم الى مقرات القيادات الجوية والبحرية وطيران الجيش والدفاع الجوي ابتداء من يوم امس السادس من الشهر الجاري)

الى ذلك اعلن وزير التعليم العالي والبحث العلمي قصي السهيل عن وجود نحو الفي درجة وظيفية بانتظار اطلاقها لحملة الشهادات العليا. وقال السهيل في تصريح تلفزيوني امس ان (الوزارة لا تمتلك احصائية دقيقة بشأن اعداد حملة الشهادات العليا وتفيد بعضها الى وجود نحو من ثلاثة الى اربعة الاف شخص، لكن الوزارة ستكشف العدد الحقيقي بعد انتهاء اعلاناتها عن الدرجات الشاغرة في الجامعات). واكد ان (اشرافي المباشر على موضوع المناقلة في الدرجات وقفنا على نحو الفي درجة بانتظار قيام وزارة المالية لتخصيص المبالغ المالية اللازمة لها تمهيدا لاشغالها من المستحقين). وكان وزير العمل والشؤون الاجتماعية باسم عبد الزمان قد اعلن امس عن شمول نحو 150 الف عاطل عن العمل بالرواتب لمدة ثلاثة اشهر وبتخصيص يبلغ نحو 78 مليارا و 500 مليون دينار. واكد ان الوزارة انجزت السياسة الاستراتيجية للتشغيل منذ ستة اشهر وتم تقديمها الى مجلس الوزراء للاقرار.

قصي السهيل

قبول إستقالة محافظ بغداد لأسباب صحية

بغداد - الزمان

صوت مجلس محافظة بغداد امس، على قبول استقالة المحافظ فلاح الجزائري، بعد اسبوع من تقديمها. وقال مصدر لـ (الزمان) ان (الجزائري قدم استقالته لاسباب صحية وان مجلس المحافظة قبلها بالاجماع)، مشيرا الى ان (الاسباب الصحية هي العامل المعلن في تقديم الاستقالة)، في اشارة الى وجود اسباب اخرى مجهولة، واكد المصدر ان (ثلاثة اعضاء من مجلس المحافظة يتنافسون على المنصب بعد ان فتح المجلس باب الترشح لمدة خمسة ايام لشغل المنصب)، واشار الى (ان المرشح الجديد هو المنافس السابق للجزائري العضو صادق الزاملي من كتلة دولة القانون). وخول المجلس نائب المحافظ للشؤون الادارية كريم خلف لتسيير اعمال المحافظة لحين اختيار محافظ جديد. وقال المصدر (ان الخميس المقبل سيشهد عملية الاختيار وفي حالة عدم اكتمال النصاب فان اجتماعا للمجلس سيعقد يوم الاحد المقبل لهذا الغرض). وكان اخر فصل في عمليات التغيير في هذا المجال قد شهدته محافظتا بابل وذي قار. وتعم جميع المدن العراقية اصوات تدعو للتهدئة وحقن الدماء والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة واقترح زعيم ائتلاف الوطنية على الرئاسات الثلاث اياد علاوي خطة فورية لاعادة الاوضاع الطبيعية الى المدن التي شهدت تظاهرات شعبية عفوية. ودعا علاوي الى تجميد مجالس المحافظات وتخويل رئيس الوزراء اختيار محافظين جدد حتى لو كانوا من الضباط العسكريين. فيما قال رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي ان التهدئة هي المفتاح الذي يحقق فيه العراقيون مطالبهم).

الى ذلك دعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الناخبين في محافظتي كركوك ونينوى الى مراجعة مركز التسجيل القريب من محل اقامتهم لتحديث بياناتهم البايومترية. وقال بيان تلقته (الزمان) امس (ان المفوضية تحث الناخبين الذين لم يحدثوا بياناتهم البايومترية الى مراجعة اقرب مركز للتسجيل لتحديث هذه البيانات)، وحددت المفوضية الخامس عشر من الشهر الجاري كآخر موعد لانجاز هذا التحديث. على ان يصطحب المواطن معه الوثائق الثبوتية. واعلنت المفوضية عن البدء بتسلم قوائم مرشحي الاحزاب والتحالفات الانتخابية المجازة رسميا والقوائم المنفردة (المرشحون المستقلون) الراغبين في الترشيح لانتخابات مجالس المحافظات غير المرتبطة باقليم لسنة 2020 وقالت ان (هذه العملية ستتم بدءا من 8 تشرين الاول الجاري ولغاية 5 من تشرين الثاني المقبل). وكان قد اعلن عن اجراء انتخابات المحافظات في شباط المقبل، فيما تتجه نية البرلمان لتجميد او الغاء مجالس المحافظات الحالية استجابة لمطالبات المتظاهرين خلال لقائهم في مبنى البرلمان اول امس رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي. ومددت المفوضية تسجيل الاحزاب السياسية الى 15 تشرين الاول الجاري والتحالفات الى 25 منه.

كردستان تقاضي رئيس البرلمان لدى الإتحادية :

تعديل قانون إنتخابات مجالس المحافظات يناقض أحكام الدستور

بغداد - الزمان
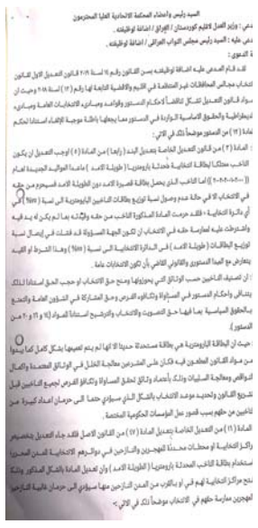
اقام وزير العدل في حكومة اقليم كردستان دعوى قضائية لدى المحكمة الاتحادية العليا ضد رئيس مجلس النواب الاتحادي للطعن بقانون رقم 14 لسنة 2019 قانون التعديل الاول لقانون انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم والاقضية التابعة لها رقم 12 لسنة 2018، عادا مواد قانون التعديل تشكل تناقضا لاحكام الدستور وقواعد الانتخابات العامة ومبادىء الديمقراطية والحقوق الاساسية الواردة في الدستور ، مطالبا بالغاء التعديل لكونه باطلا استنادا للمادة 12 من الدستور. وجاء في نص الدعوى التي اطلعت عليها (الزمان) امس ان (التعديل اوجب ان يكون الناخب ممتلكا لبطاقة انتخابية محدثة باروماتريا – طويلة الامد – ما عدا المواليد الجديدة تولدات 2000 و 2001 و 2002 اما الناخب الذي يحمل بطاقة قصيرة الامد فسيحرم من حقه الانتخابي الا في حالة عدم وصول نسبة توزيع بطاقات الناخبين البايومترية الى نسبة 75بالمئة في اي دائرة انتخابية)، موضحة ان (ذلك يحرم الناخب من حقه وتقييده بما لم يكن له يد فيه اذ يشترط عليه لممارسة حقه في الانتخاب ان تفشل لبجهة المسؤولة في ايصال نسبة توزيع البطاقات طويلة الامد الى 75 بالمئة، وهذا الشرط يتعارض كع المبدأ الدستوري والقانوني القاضي بأن تكون الانتخابات عامة)، مضيفة ان (تصنيف الناخبين بحسب الوثائق التي يحوزونها ومنح حق الانتخاب او حجبه استنادا الى ذلك يتنافى واحكام الدستور في المساواة وتكافؤ الفرص وحق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية). ولفتت الدعوى الى ان(البطاقة البايومترية مستحدثة حديثا ولم تعمم بشكل كامل)، مشيرة الى انه(كان على المشرعين معالجة الخلل في الوثائق المعتمدة واكمال النواقص ومعالجة السلبيات قبل تشريع القانون)، محذرة من ذلك (سيؤدي حتما الى حرمان اعداد كبيرة من الناخبين من حقهم بسبب قصور عمل المؤسسات الحكومية المختصة).وبشأن مشاركة النازحين في الانتخابات حذرت الدعوى من ان التعديل سيؤدي الى حرمان اعداد كبيرة من النازحين من المشاركة في الانتخابات اذ تضمنت المادة 16 من القانون المعدل الخاصة بتعديل المادة 47 من القانون الاصل (تخصيص مراكز انتخابية او محطات محددة للمهجرين والنازحين في دوائرهم الانتخابية بالمدن المحررة باستخدام بطاقة الناخب المحدثة باروماتريا)، لافتا الى ان (تعديل المادة بالشكل المذكور بفتح مراكز انتخابية للنازحين في او بالقرب من المدن التي نزحوا منها سيؤدي الى حرمان الغالبية من الانتخاب ، مشيرة الى ان(نص المادة 47من القانون قبل تعديلها اكثر توفيقا وانسجاما مع القواعد العامة للانتخابات واكثر تحقيقا لضمان مشاركة اكبر عدد من الناخبين لأنها تنص على فتح مراكز انتخابية للمهجرين والنازحين في مناطق وجودهم أي محل سكناهم خلال مدة الهجرة والنزوح لأن نقلهم الى مراكز في المدن التي نزحوا منها سيؤدي الى احجامهم عن المشاركة في الانتخابات). ولفتت الدعوى الى (حرمان النزح والمهاجر من اعتماد البطاقة المحدثة باروماتريا)، مؤكدة ان(نقل الناخبين الى المراكز الانتخابية المقامة بالقرب من المدن التي هاجروا منها بيسيارات عسكرية وسيارات الشرطة في جو لايشعر فيه الناخب النازح بالامان والاطمئنان سيؤدي الى احجام اعداد كبيرة منهم عن المشاركة في الانتخابات).وابدت الدعوى الاستغراب مما جاء في المادة 12 من قانون التعديل المتضمنة التزام مفوضية الانتخابات بـ(تدقيق ومطابقة سجل الناخبين في كركوك بموعد اقصاه 13 كانون الاول 2020 في حين يفترض ان تجري الانتخابات في الاول من نيسان 2020 متسائلة ان (التدقيق يكون بعد عملية الانتخابات بثمانية اشهر فما الجدوى من التدقيق بعد عملية الانتخابات؟)، مضيفة ان القانون المعدل لايسمح للمواطنين المرحلين الى كركوك والمناطق الاخرى لغرض التغيير الديمغرافي بالادلاء باصواتهم في المناطق المذكورة وهذا يعني تكريس سياسة التغير الديمغرافي للمناطق المذكورة.ورأت الوثيقة انه كان على قانون التعديل ضمان حقوق مواطني الوحدات الادارية التي كانت ضمن حدود محافظة كركوك قبل 2003 والحاقها بالسليمانية وصلاح الدين في المشاركة في انتخابات مجلس كركوك . وشددت على ان عدم السماح لمواطني كركوك من سكنة الوحدات الادارية (المستقطعة) يعد تكريسا لسياسة التغيير الديمغرافي) بحسب الدعوى .